وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد

قسم اقتصاد – الدراسة الصباحية

أثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الميزان التجاري في العراق

بحث مقدم الى مجلس قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد جامعة ميسان كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

تقدم بة الطالبان

ايوب غانم عليوي حمزه سعد جبار

باشراف

م.م شيماء ماهود محمد

1446هـ

2024 م

(الآية)

بسم الله الرحمن الرحيم

(سبحانك لا علم الا ما علمتنا أنك انت العليم الحكيم)

صدق الله العلي العظيم

سورة(البقرة: 32)

الاهداء

الحمدلله الذي

وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

أهدي هذا العمل المتواضع أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ...

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل .....

***إلى كل أقاربي*.....**

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء.....

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

.....

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج

.....

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولئن شكرتم لأزيدنك)

صدق الله العلي العظيم

بعد حمد الله وشكره، والصلاة والسلام على نبيه محمد

(صل الله عليه وآلة وسلم)

أتقدم بخالص شكري وتقديري الى الاستاذة الفاضلة

(م.م شيماء ماهود محمد)

الذي أمدتنا بنصائحها الثمينة ومعارفها القيمة في انجاز هذا البحث

وكانت عونا كبيرا وسندا قويا طوال مدة البحث ولما قدمه لي من توجيهات وارشادات قيمة كان لها الأثر البالغ في إكمال هذا البحث فكل الشكر والتقدير والامتنان لها ويسرني إن اتوجه بالشكر والامتنان الى جميع اساتذتي في قسم الاقتصاد الذين تعلمت منهم العلم والمعرفة ويطيب لي إن التقدم بالشكر والتقدير إلى السادة رئيس قسم الجنة المناقشة واعضائها الكرام لتفضلهم بالموافقة على قبول مناقشة البحث وسأل الله ان يوفقنا جميعا الخدمة هذا البلد العزيز

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

( )

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

/ /2024

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

فهرست المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والعرفان	ث
المقدمة ، والمنهجية	1-4
الفصل الاول : الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والميزان التجاري ...الاطار النظري	5
المبحث الاول : المفاهيم الاساسية للإنفاق العام	6-9
المبحث الثاني المفاهيم الاساسية للميزان التجاري	10-15
المبحث الثالث : الاساس النظري لأثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الميزان التجاري	16-22
الاستنتاجات والتوصيات	23-24
المصادر والمراجع	25-26

المقدمة:

يعد العراق بلداً غنيا بالموارد الطبيعية، لا سيما النفط، الذي يشكل العصب الاقتصادي العراقي ، حيث يُساهم الإنفاق الاستهلاكي، سواءً خاصا او حكوميًا ، دورا هاماً في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي، لكنّ له تأثيرًا مباشرًا على الميزان التجاري للبلاد من خلال العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والميزان التجاري بشكلٍ دقيق ، حيث تؤثر زيادة الإنفاق الاستهلاكي على الميزان التجاري من خلال جُهتين زيادة الواردات: عندما يزداد الإنفاق الاستهلاكي، يزداد الطلب على السلع والخدمات، ممّا قد يُحفز على استيراد المزيد من السلع من الخارج لتلبية هذا الطلب المتزايد الذي يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الواردات، وبالتالي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.• انخفاض الصادرات: قد يؤدي التركيز على الإنفاق الاستهلاكي، خاصةً على السلع المستوردة، إلى إهمال الإنتاج المحلي، وذلك قد يُقلل من قدرة البلاد على تصدير سلعها إلى الخارج ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات، وبالتالي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري، حيث يعد فهم العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والميزان التجاري أمرا هاماً وضروريًا لوضع سياسات اقتصادية سليمة في العراق من خلال التركيز على تعزيز الإنتاج المحلي وتشجيع الاستهلاك من السلع المحلية، يمكن تقليل الاعتماد على الواردات وتحسين الميزان التجاري العراقي حيث يعتبر الجانب الاستهلاكي من أهم القطاعات الاقتصادية في المجتمع و يشكل هذا القطاع واحد من أهم المكونات للطلب الكلي في اقتصاديات الدول ، ولهذا اهتمت النظرية الاقتصادية بدراسة طلب المستهلك والعوامل المؤثرة على سلوكه ، حيث لا يقتصر هذا القطاع على هؤلاء القادرين على الكسب النقدي فحسب ، و لكنه يضم أيضا هؤلاء الذين يعتمدون على ذويهم كالأطفال والأبناء غير العاملين بالإضافة إلى كاسبي الدخول النقدية الذين لا يحصلون عليها نتيجةذ مشاركتهم في العملية الإنتاجية ، وإنما عن طريق المدفوعات التحويلية ، حيث تكبل الاقتصاد العراقي باختلالات هيكلية لم ينفك على التخلص منها كونها مرتبطة بعضها بالبعض ، فاختلال هيكل الميزان

التجاري هو انعكاس لاختلال أخر اشد وطأة الا وهو اختلال الهيكل الانتاجي نتيجة الاحادية الريعية وإهمال القطاعات الأخرى ، ومن ثم انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة قطاع النفط ، انعكس ذلك على عدم تنوع هيكل الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية . فضلاً عن ذلك لم تنجح السياسة المالية التي اتبعتها الدولة في تنشيط الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام ، لكون زيادة الإنفاق الجاري عملت على زيادة الطلب المحلي لم تقابله تواجه الزيادة في العرض المحلي بسبب التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي ، مما جعل الحكومة تلجأ الى سد فجوة الطلب عن طريق الاستيراد من الدول الأخرى لمختلف السلع والبضائع وهو ما يعني خروج العملة الصعبة للخارج واستمرار استنزاف الاقتصاد للموارد المالية ، ناهيك عن أن الانخفاض في الإنفاق الاستثماري أسهم في ضعف القطاعات الإنتاجية وضعف الصادرات السلعية ومن ثم إبقاء قطاع النفط هو المورد الوحيد للبلد، حيث تهدف الأنشطة الاقتصادية للمجتمع دائماً إلى إشباع حاجاته ورغباته الإنسانية بصفة عامة من السلع والخدمات، لذلك فإن الأجهزة المعنية داخل هذا المجتمع تبدأ عادة بتحديد هذه الحاجات والرغبات لتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو إشباعها تبعاً لدرجة أهميتها. وتعتبر الحاجات الغذائية بصفة خاصة في جميع المجتمعات بمختلف فئاتها وطوائفها هي من أكثر الحاجات الملحة طلباً للإشباع، حيث يعتبر الغذاء من أهم ضروريات الحياة لارتباطه ارتباطا وثيقاً بالمستوى الصحي وبالتالي ارتباطه بجميع الأنشطة الحيوية التي بدونها لا تستطيع المجتمعات إحداث التنمية والازدهار، وفي الختام يعد فهم العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والميزان التجاري أمرًا ضروريًا لوضع سياسات اقتصادية سليمة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق وان دراسة أثر الإنفاق الاستهلاكي على الميزان التجاري في العراق موضوعًا هامًا له آثار مُهمة على الاقتصاد العراقي. نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقديم إسهامات قيّمة في فهم هذه العلاقة وتقديم توصيات اقتصادية مفيدة لتحسين الميزان التجاري العراقي.

منهجية البحث

اولا _ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث من خلال فهم اثر الانفاق الاستهلاكي في العراق، وفي فهم العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والميزان التجاري في العراق، وتحديد مدى تأثير زيادة الإنفاق الاستهلاكي على عجز الميزان التجاري والاسهامات الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن ذلك ؟.

ثانيا _ أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال التعرف على الدور الذي يلعبه الانفاق الاستهلاكي واليات التأثير على الميزان التجاري، والقاء الضوء على السياسات الاقتصادية المناسبة لتحسين الميزان التجاري في العراق، ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي العراقي وكذلك التعرف على مدى تطور القطاع الاستهلاكي ،

ثالثاً _ هدف البحث : يهدف البحث الى تقييم العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والميزان التجاري في العراق، من خلال طرح التساؤلات التالية والعمل على ايجاد اجوبة لها

1- ما هي العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والميزان التجاري في العراق؟

2- ما هي مدى تأثير زيادة الإنفاق الاستهلاكي على عجز الميزان التجاري العراقي؟

3 -ما هي العوامل الأخرى التي تؤثر على الميزان التجاري في العراق؟ والتوصيات السياسية لتحسين الميزان التجاري من حلال التحكم في الانفاق الاستهلاكي

رابعاً _فرضية البحث

يوجد تأثير سلبي معنوي للإنفاق الاستهلاكي على الميزان التجاري في العراق، لذا تعمل الدراسة على تشخيص ذلك التأثير وتحديد أسبابه

خامساً _ حدود البحث

تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والميزان التجاري في العراق خلال الفترة من 2005 إلى 2022.

الفصل الاول : الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والميزان التجاري ...الاطار النظري

المبحث الاول : المفاهيم الاساسية للإنفاق العام

اولا: المفاهيم الاساسية للأنفاق العام

يمكننا ان نعرف تعرف الانفاق العام على أنهُ مبلغ من النقود تنفقهُ الدولة من اجل تحقيق نفع عام ويعرف ايضا بأنه مبلغ من النقود يقوم به شخص عام بهدف تحقيق نفع عام . ، ويعرف كذلك بأن الانفاق العام .الذي يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية محتلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية ، وكذلك يعرف على أنهُ مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحدى المؤسسات العامة بهدف اشباع حاجة عامة، ونلاحظ من خلال التعاريف السابقة لمفهوم الانفاق العام توفر ثلاثة عنصر والتي تتمثل في صدور النفقة العامة عن شخص عام معنوي و انفاق مبلغ نقدي ويمكن أيجاز هذه العناصر بالاتي:

1- **ان تصدر النفقة العامة عن شخص عام :** ان هذا العنصر يتعلق بصفة الشخص العام الذي يقوم بعملية الإنفاق ، ويقصد بالنفقة العامة هي تلك النفقات التي يقوم بأدائها شخص معنوي عام ، ويتفق الكتاب على ضرورة توافر شرط أو عنصر صدور النفقة العامة عن شخص من أشخاص القانون العام ، كالدولة أو الهيئات العامة وحدات الحكم الذاتي. اما النفقات التي تصدر من الأفراد أو المشروعات الخاصة ، فلا تدخل ضمن مفهوم النفقة العامة حتى

وان كان الهدف منها تحقيق نفع عام كتبرع أحد الأفراد أو المشروعات الخاصة لإنشاء مدرسة أو مستشفى فذلك يعتبر اتفاق خاص[1]

2- **ان النفقة العامة مبلغ نقدي:** تكون من العنصر الأساس الاول للنفقة العامة هوان تتأخذ الشكل النقدي، الذي يحدث نتيجة تطور وسائل الدفع في المجتمع من الشكل العيني الى الشكل النقدي، وعلى هذا الأساس فإنه لا يعتبر نفقة عامة اي وسيلة غير نقدية تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاج إليه من خدمات و سلع او لمنح مساعدات. كذلك انها لا تدخل ضمن مفهوم النفقة العامة كل ما يقوم به بعض الأفراد من أعمال وما يقدمونه من خدمات عامة مقابل الحصول على مزايا عينية مثل السكن المجاني او مزايا معنوية كالأوسام والرتب والالقاب[2] اما عندما يكون الغرض من النفقة العامة إشباع حاجة عامة: يكون تمويل النفقة العامة هي أموال افراد المجتمع وبخاصة الضرائب ، لذلك من الطبيعي يمكن ان يكون إشباع الحاجات العامة هو من الأهداف المراد تحقيقه من النفقة العامة ، وبالتالي يجب ان يكون هذا الإنفاق للمجتمع ككل وليس فقط لفرد معين، وذلك تكون الحاجة التي يتم تقديمها تكون عن طريق استخدام النفقة العامة من الحاجات العامة . وهذا العنصر يرجع الى مبدأ العدالة والمساواة بين افراد المجتمع كافة دون التميز بين افراد المجتمع .

ثانيا : تقسيمات الانفاق العام

يمكن تقسيم النفقات العامة أو تبويبها في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسات وبموجب عدة أنواع وطرائق تكون مختلفة من دولة إلى أخرى حسب الاعتبارات السياسية أو الادارية أو الوظيفية . وقد حرصت أغلب دول العالم على أن تستخدم تقسيمات متعددة تساعد

---

[1]- عزت الجناوي ، اساسيات في المالية العامة، دار العام للنشر بالفيوم ، الفيوم ، مصر ،2006 ، ص-44.

[2]-عزت عبد الحميد الربعي ، مبادئ الاقتصاد المالي ، الولاء للطبع والتوزيع ، المنوفية ، مصر ، 2005 ، ص60

المخطط المالي على رسم السياسة الاتفاقية وتوزيع النفقات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، كالتأثير في مستوى الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي [3]

- **ويمكننا تحديد اهم تقسيمات الانفاق العام بالتالي :-**

اولاً- التقسيمات العلمية للنفقات العامة :النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك يمكن تقسيمها على وفق معايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام وأهداف أو نطاق سريان النفقات العامة([4]) ويمكن فصل وأهم هذه التقسيمات بالتالي :

1- النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية .

يمكن تقسم النفقات العامة من حيث طبيعتها إلى نفقات تحويلية ونفقات حقيقية، ويقصد بالنفقات بالثانية هي التي تصرف مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة من اجل تيسيير المرافق العامة سواء في ذلك المرافق التقليدية أو التي أقتاضها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالمرتبات والأجور وأثمان المهمات والتجهيزات التي تبتاعها أجهزة الدولة ، أما النفقات التحويلية يقصد بها تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ، بل تحويل جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر ومن أمثلتها النفقات التحويلية الاجتماعية كالاعمامات البطالة والشيخوخة وغيرها ، والنفقات التحويلية الاقتصادية التي تقدم بشكل منح مالية أو قروض بشروط يسيرة أو سلع [5]

2- النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية : النفقات العامة العادية هي تلك النفقات التي يتم انفاقها بشكل دوري ومنتظم سنويا ، دون أن يعني هذا ًالانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو

---

[3] - محمد خالد المهاين ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة "، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص١٥٣-١٥٢

[4]- هشام محمد صفوت العمري ، "اقتصاديات المالية العامة " ، ط٢، مطبعة التعليم العالي ، بغداد - العراق ، ١٩٨٨، ص٣٦ .

[5]-- سعيد علي محمد العبيدي ، المالية العامة "، جامعة الدموس ، سوريا ، ص٦٦ عام 2017

تكرارها بالحجم ذاته ، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة و نفقات الادارة العامة للدولة أما النفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا يمكن تكرارها بانتظام ولا تتميز بالدورية فهي يمكن ان تحدث في مدد متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة بناء السدود والخزانات ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل[6]

3- النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية.

يقصد بالنفقات العامة الجارية(النفقات الادارية) تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة والتي تمكنها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية ، ومثالها الاجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة ، أما النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية فهي نفقات لازمة لزيادة الانتاج وتوفير الموازنات العامة ، أما النفقات العامة الرأسمالية أو (الاستثمارية) فهي نفقات لازمة لزيادة الانتاج وتوفير أسباب النمو . لذلك فهي تبرر الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية[7]

4- النفقات العامة المركزية والنفقات العامة المحلية .

يمكن تقسيم النفقات العامة من ناحية نطاق سريانها إلى نوعين نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية فالنفقات المركزية التي تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله ، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية ... الخ ، أما النفقات المحلية التي يمكن ان تكون موجهه لصالح سكان إقليم معين أو منطقه معينة داخل الدولة فهي نفقة محية ، مثل نفقات أيصال الكهرباء والماء والهاتف وغيرها . وتكون فائدة هذا التقسيم من الناحية الادارية فهو يساعد على أجراء المقارنة في الانفاق على مستوى الأقاليم ، ويسهل عملية متابعة تطور الأنفاق خلال الفترات المختلفة

[6] - طارق الحاج ،المالية العامة ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2009، ص 126
[7]- محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، 2007، ص 57

5- التقسيمات العملية للنفقات العامة: ان هذه التقسيمات تظهر للنفقات العامة في موازنات الدول المختلفة ، وهي تقسيمات لا يمكنها ان تتقيد بالاعتبارات العلمية أنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية هذه التقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية أو الادارية أو الوظيفية [8] ومن أبرز هذه التقسيمات ما يأتي - :

أ- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة : يمكن الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الانفاق عليها ، حتى تستطيع الدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الانتاجية من اجل المتقارنة مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص ، ويكون لهذا الأسلوب مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة ، وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة التي تمكنه من اتخاذ القرار الصائب وامكانية الرقابة السريعة ، أما من عيوب هذه الطريقة فتكمن أن الوظيفة في الحكومة تثأر في باقي الوظائف وتتأثر بها، ومنثم تؤثر في جميع ادارات الدولة[9]

ب- التقسيمات الادارية للنفقات العامة : ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة ، واللازمة لقيام الدولة وقد تشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي

ج- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة :تجري هذه التقسيمات بالاستناد إلى التقسيم الإداري لمهام مختلف الدوائر الحكومية حيث يمكن توزيع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة ، وهذ التقسيم يأخذ بنظر الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل النفقات اللازمة لسير الادارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور[10]

---

[8]-محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، المالية العامة ،جامعة دمشق ،سوريا ،2015، ص 152- 153

[9]- أمجد عبد المهدي ، محمود يوسف عقلة ، " دراسة في المالية العامة "، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2011 ، ص٨٤-٨٣

[10]--محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، " مبادئ المالية العامة " ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٧

المبحث الثاني المفاهيم الاساسية للميزان التجاري

المقدمة

يمكننا تعريف الميزان التجاري على أنه " سجل تسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع تعريفه " الميزان الذي يحتوي على الفقرات المنظورة اي السلع المصدرة والمستوردة التي يمكن ان تمر بالدوائر الجمركية وتسجل في بياناتها ويعرض الميزان التجاري القيمة النقدية للصادرات والاستيرادات تكون خلال فترة زمنية معينة ، يوجد نوعان من الميزان التجاري هو الميزان التجاري الموجب يعرف بـ(فائض تجاري) وفيه تكون قيمة الصادرات اكبر من قيمة الاستيرادات، وعندما يكون سالبا يعرف بـ(عجز التجاري)، حيث تكون قيمة الصادرات اقل من قيمة الاستيرادات[11]

اولاً: مفهوم الصادرات والاستيرادات

أ- **الصادرات :** حيث تمثل الصادرات هي ذلك الجزء من الانتاج المحلي المخصص للخارج من قبل المنتجين المحليين المقيمين في الدولة، و تعد الصادرات طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً فهي تعد أحدي عناصر الطلب الكلي، حيث كلما زاد حجم الصادرات زاد حجم الناتج المحلي الاجمالي أي وجود علاقة طردية ويعتمد الطلب على الصادرات على مستوى الدخل في الدولة المستوردة لهذه الصادرات[12]

ب- **الاستيرادات :** تعد الاستردادات ذلك الجزء من الانتاج الذي يتم إنتاجه في العالم الخارجي ، ولكن يتم استهلاك هذا الانتاج في داخل الدولة، وان زيادة الطلب على الاستيرادات سوف يؤدي الى تخفيض الطلب على السلع المنتجة محلياً أي وجود علاقة عكسية ، لذلك فأن قيمة الاستيرادات تطرح من قيمة اجمالي الناتج المحلي ، لان قيمة الناتج المحلي الاجمالي يمثل فقط

---

[11]- دريد كامل آل شبيب ، المالية الدولية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2013 ، ص77-78.

[12]- محمد احمد الافندي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي ، ط2 ، صنعاء ، 2012، ص120. 24

الانتاج المنتج داخل الدولة ،وتعد الاستيرادات دالة في الدخل القومي حيث ان زيادة مستوى الدخل القومي سيزيد من الإنفاق الموجه للاستيرادات .

ثانياً الاختلال في الميزان التجاري

أ- العجز في الميزان التجاري: تحدث حالة العجز في الميزان التجاري عندما يكون هناك نقص في حصيلة قيمة الصادرات التي تكون غير قادرة على تغطيه قيمة الاستيرادات، وهذا العجز يعكس الفجوة في الموارد الداخلية (الادخار والاستثمار) والتي تتمثل في ان الادخارات الوطنية لا تكون بمستوى الاستثمارات المطلوبة ، وبالتالي عدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية الطلب المحلي، ونتيجة لذلك تنشأ فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، ويتم مواجهة الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي بزيادة الاستيرادات حتى الوصول الى حالة التوازن . وبما ان الميزان التجاري عبارة عن الفرق بين الصادرات والاستيرادات فأن قيمته تكون سالبة [13]

ب- الفائض في الميزان التجاري: هو الحالة التي كان يسعى الميركانتيليون لتحقيقيها من خلال دعوتهم لزيادة الصادرات عن الاستيرادات واطلقوا على ذلك (الميزان التجاري الموانئ) ، ويتمثل الفائض التجاري بان حصيلة الصادرات تكون أكبر من الاستيرادات وبالتالي دخول نقد اجنبي للبلد ، ويعكس الفائض [2]في الميزان التجاري قوة ومنافسة السلع المنتجة محلياً للسلع في البلدان الأخرى ، بحيث يتم شراؤها من قبل المقيمين في البلدان الاخرى . وهنا تكون قيمته موجبة [14]

ثالثاً: التوازن والاختلال في الميزان التجاري : ان ميزان المدفوعات يكون دائما متوازناً من حيث الناحية الحسابية . وذلك نتيجة استخدام القيد المزدوج (**Double– Entry bookkeeping**)"وهي ادارة محاسبية تستخدم في تسجيل المعاملات التي يتشكل على اساسها ميزان المدفوعات ". ولكن في الطبيعة يعد الاختلال امر طبيعي أي ان العجز او الفائض الحالة السائدة **(العمليات المستقلة والتابعة)**

---

[13] -عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص133ء

[14]- عزت عبد الحميد البرعي ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، 2004 ، ص254.

أ- العمليات المستقلة (المعاملات فوق الخط):هي عمليات تكون مستقلة عن الميزان المدفوعات أي انها تنتج من او تتسبب نتيجة عوامل خارجه عن حساب ميزان المدفوعات نفسة . فالصادرات والتحويلات الخاصة و الحكومية وحركة رؤوس الاموال والاستيرادات جميعها تكون عمليات مستقلة تتم بدافع من الشركات والافراد في كل من الدول والعالم الخارجي بطبيعته الحال فأن هذه العمليات تنقسم الى عمليات مستقلة دائنة أي يترتب على حدوثها دخول نقد اجنبي وعمليات مستقلة مدينة أي حدوث خروج نقد اجنبي عمليات تابعة (مدفوعات تحت الخط)[15]هي عمليات تحدث بشكل مخطط ومقرر حتى تجعل ميزان المدفوعات متساوياً بالمعنى المحاسبي . هي تعد تدفقات لا خيار للبلد اتجاهها ، لأنه سوف يكون ملزماً بها سواء كان راضياً ام مرغماً على ذلك لتحقيق التوازن بين كفتي الميزان . وتكون رد فعل مستجيب للعمليات المستقلة وفي بعض الاحيان تكون منحصرة بحركة رأس المال قصير الاجل وحركة الاحتياطيات السائلة والذهب .

2 : اسباب الاختلال في ميزان المدفوعات : بعد عن قمنا بتوضيح مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات سوف نتطرق الى انواع اختلالات الميزان مع مسببها ، والتي تختلف تبعا لطبيعة الاقتصاد والمراحل التي يمر بها وهي كما يلي .

أ- **الاختلال الموسمي :** و يقصد به التقلبات التي تحدث على ميزان المدفوعات على مدار العام وتحدث نتيجة عوامل موسمية مما يترتب علية زيادة الصادرات خلال فترة معينة ثم زيادة الاستيرادات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام[16].

ب- **الاختلال الهيكلي . :** يحدث هذا النوع من الاختلال على الدول النامية التي يتسم بها هيكل صادراتها بالتركز السلعي ، من خلال اعتماد البلد في صادراته على سلعة او سلعتين

---

[15]-عبد الزهرة فيصل يونس . الجامع في تحليل الاقتصاد الكلي . مصدر سبق ذكرة ،ص453-

[16]- طارق فاروق الحصري . الاقتصاد الدولي . المكتبة العصرية للنشر والتوزيع . مصر . 2010. ص58

وعادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية مثل تغير اذواق المستهلكين وتحولهم نحو سلع بديلة نتيجة حدوث تقدم تكنلوجي سوف يؤدي الى انتاج سلع بديلة بأسعار اقل [17]

ت- الاختلال الطارئ : يحدث هذا الاختلال نتيجة حدث طارئ لا يعبر عن واقع الوضع الاقتصادي للبلد. كالعجز في ميزان المدفوعات نتيجة تدهور الانتاج الزراعي . او سوء الاحوال الجوية . ويحدث هذا النوع من الاختلال في الدول الريعية . أي يكون هيكل صادراتها يعتمد على سلع زراعية او المواد الاولية الاساسية . وقد يكون هذا الاختلال اما موجب واما سالب . .

ث- الاختلال الدوري : يسود هذا الاختلال عادة موازين للبلدان الرأسمالية . ويكون هذا النوع طويل الامد ويحصل بسبب عدم تساوي الادخار والاستثمار . أي يكون الادخار اكبر من الاستثمار عند حالة الانتعاش الاقتصادي من الدورة التجارية وهذا سوف يؤدي الى تدفق رأس المال الى الخارج الى ان يحدث التوازن بزوال الفائض في ميزان المدفوعات . واما في حالة الركود الاقتصادي سوف يحدث العكس يكون الادخار اقل من الاستثمار . مما يؤدي الى زيادة سعر الفائدة وبالتالي تدفق رأس المال الى الداخل . مع امكانية قيام الحكومة بالاقتراض الخارجي كي تتخلص من العجز في ميزان المدفوعات ([18]).

ح- الاختلال طويل الامد (الاتجاهي): يظهر هذا الاختلال بصفة خاصة في الميزان التجاري . عند انتقال الاقتصاد من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو الاقتصادي . أي يرتبط بميزان المدفوعات للبلد الذي يمر بمرحلة التنمية . وذلك عند الفترة الاولى للتنمية سوف تزداد الاستيرادات من المواد الاولية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية . في حين لا تزداد الصادرات بنفس المستوى . وهذا سوف ينعكس في ميزان المدفوعات على شكل حالة عجز

---

[17]- جميل محمد خالد . اساسيات الاقتصاد الدولي . الاكاديميون للنشر و التوزيع ط1.عمان. الاردن .2014.ص169

[18]- احمد مندور . مقدمة في الاقتصاد الدولي . مصدر سيق ذكرة . ص180

الذي يمكن ان يمول عن طريق الاقتراض الخارجي الى ان يمتلك البلد الطاقة الانتاجية التي تحقق المدخرات المطلوبة وتوجيهها نحو الاستثمار.**([19])**

رابعاً: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات : يكون الاختلال في ميزان المدفوعات عند عدم تساوي جانب المدفوعات مع جانب المقبوضات المستقلة. يمكن التمييز بين نوعين من اليات التصيح لميزان المدفوعات وهي كالاتي

أ- التصحيح الاداري لميزان المدفوعات : تتكون هذه العملية على جمله من الاجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية بهدف تحريك عملية التصحيح التلقائي وتتكون الوسائل التداخلية والادارية كالاتي.

- استخدام اساليب ونظم الرقابة على سعر الصرف والتي تتمثل بتحديد التحول الخارجي للعملات الاجنبية الخاصة بالعمليات التجارية وذلك من اجل الحد من الاستيرادات وتشجيع الصادرات.
- استخدام ادوات السياسة التجارية المختلفة التي يكون من شانها القدرة على زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في السوق الخارجية بالنسبة للصادرات والسوق المحلية بالنسبة لبدائل الاستيرادات[(20)]

ب- التصحيح التلقائي لميزان المدفوعات : يكون هناك بشكل عام ثلاثة اساليب لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات استنادا الى خلفيات نظرية تربط ما بين الاختلال في ميزان المدفوعات وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية وسنتطرق الى الية كل منهم وكما يلي.

1- التصحيح عن طريق حركة الاسعار المحلية : ان اول من صاغ نظرية خاصة بالتوازن التلقائي لميزان المدفوعات هو الفيلسوف الانكليزي ديفيد هيوم (1711- 1776) وذلك نتيجة

---

[19]- مصدر سابق ، ص 23 - طارق فاروق الحصري

[20]- سعيد علي محمد العبيدي ، المالية العامة "، جامعة القدموس ، سوريا ، ص٦٦ عام 2017

تأثير المتغيرات في مستويات اسعار السلع والخدمات . وهذا النوع من التصحيح يخص فترة سيادة قاعدة الذهب والتي من ابرز سماتها حرية الدخول وخروج الذهب من والى البلد والتي تتطلب حدوثها ثلاث شروط وهي كما يلي

أ- ثبات اسعار الصرف.

ب- مرونة حركة الاسعار المحلية .

ت- سيادة النظرية الكمية

ث- سيادة حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ([21])

2- التصحيح عن طريق حركة سعر الصرف: و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) و اتخاذ نظام سعر صرف حر و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية . و تتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعا ته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة و عندها ستغدو أسعار السلع و الخدمات المنتجة في دلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر ،

3- التصحيح عن طريق حركة الدخل :_تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات و أهم شروط النظرية هي:

أ- ثبات أسعار الصرف .

ب- جمود الأسعار (ثباتها).

ت- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الانفاق العام

[21]- احمد مندور .. مصدر سيق ذكرة . ص30

المبحث الثالث : الاساس النظري لأثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الميزان التجاري

المقدمة

اخذ تفسير العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والميزان التجاري بالتطور نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي . سوف نتناول في هذا البحث اهم التفسيرات النظرية لهذه العلاقة .

اولاً : اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الميزان التجاري في ظل المنهج النقدي : تم تطوير المنهج النقدي لميزان المدفوعات من خلال الانشطة الفكرية من خلال قسم الابحاث في صندوق النقد الدولي وقسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو بحلول منتصف السبعينات . وقد ظهر كتابان خلال وقت واحد تقريباً تحت عنوان متطابق " النهج النقدي لميزان المدفوعات " لكل من (Jaques J,polka) (frenkel1976)and(Johson1977)مسبوقا بدراسات قام بها لصندوق النقد الدولي الذي قام بتقديم الصياغة الاولى للإتجاه النقدي . وخلال فترة الكساد الكبير خلال ثلاثينات القرن العشرين لم يكن للمنهج النقدي لميزان المدفوعات أي دور وذلك نتيجة انتشار الفكر الكينزي . وجاءت النهضة الثانية للمنهج النقدي من خلال اهتمامات الاقتصادي البريطاني (James meads) في كتاب (ميزان المدفوعات) خلال عام 1981. ويعد المنهج النقدي بمثابة إعادة اكتشاف بدل من اعتبارها ابتكار حديث . توجد عدد من الفرضيات يقوم عليها المنهج النقدي منها . ان دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة بوصفها خزين وان الكمية المطلوبة دالة لمجموعة محددة من المتغيرات (الدخل والاسعار وسعر الفائدة وهي تكون مستقلة عن العوامل المحددة لعرض النقود . وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات يكون في الامد الطويل بسبب طبيعة التوازن في السوق النقدي الذي يحتاج فترة زمنية ليست قصيرة لكي يتحقق[22] يعد المنهج النقدي في ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية . أي عندما

[22]- اياد حماد عبد . العلاقة بين اسعار الصرف والميزان التجاري في ظل المنهج النقدي في دول نامية مختارة (مع اشارة خاصة العراق). اطروحة دكتوراه . كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد . 2013. ص37

ميزان المدفوعات في حالة عدم توازن فان ذلك ناتج من عدم تساوي عرض النقود مع الطلب على النقود .

ثانياً: اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الميزان التجاري في ظل فرضية العجز المزدوج :خلال منتصف الثمانينات انتج الاقتصاد الامريكي في وقت واحد و لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية عجزا في الميزانية الفدرالية والحساب الجاري الذي عرف باسم (العجز المزدوج) ويمكن ان نفسر فرضية العجز المزدوج من خلال متطابقات الدخل والانفاق الكينزي. التي نصت على ان زيادة عجز الموازنة سوف يؤدي الى زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الدخل المحلي الذي سوف يحفز الاستيرادات . وان احد مكونات الحساب الجاري هو حصول عجز في الميزان التجاري . ونموذج (مندل – فيلمنج) القائم على اساس الاقتصاد المفتوح ومرونة حركة رأس المال الاجنبي [23]

[23]- عبد المنعم السيد علي . اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع أشارة خاصة للعراق مصدر سبق ذكرة . ص253.

جدول رقم (1)اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في ميزان التجاري من خلال الفجوة النقدية للعراق للفترة 2010 –2020 (مليون دينار)

السنة	الانفاق الاستهلاكي الحكومي(1)	معدل التغير السنوي %(2)	التغيير في عرض النقود	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	التغيير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الفجوة النقدية	وضع الميزان التجاري
2010	54،580،860	18.8	51,743,489	14,443,459	132,687,02	11,338,85	9,183,330
2011	60,925,553	11.6	62,473,929	10,730,440	142,700,21	8,856,222	37,297,26
2012	75,788,622	24.4	63,735,871	1,261,942	162,587,02	(6,386,36	41,046,69
2013	78,746,806	3.9	73,830,964	10,095,09	174,990,17	4,926,926	35,468,55
2014	58,625,459	(25.5)	72,692,448	(1,138,51)	175,335,39	14,3615,7	31,799,19
2015	51,832,839	(11.9)	69,613,150	(3,079,29)	182,051,37	(5,863,82	4,606,490
2016	51,173,428	(1.3)	75,523,952	5,910,802	208,932,109	(3,907,3)	8,437,100
2017	59,025,654	15.3	76,986,584	1,462,632	205,130,06	3002364	23,434,67
2018	67,052,856	13.6	77,828,984	842,400	210,532,887	(1,492,47	48,342,56
2019	87,300,933	30.2	86,771,000	8,942,016	223,075,02	3,735,756	27,901,93
2020	72,873,538	(16.5)	103,353,55	16,582,556	115,112,26	108,567,2	(1,571,99

المصدر : - الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : - الحسابات الختامية لجمهورية العراق ديوان الرقابة المالية الاتحادي والبنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ،

يلاحظ من الجدول (9) ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي خلال المدة (2010–2020) ارتفع نمو سنوي مركب وهو ما يعكس حالة ارتفاع الايرادات النفطية، الأمر الذي أدى الى تحقيق معدل نمو سنوي مركب في التغير في قيمة عرض النقود حيث بلغت اعلى قيمة كانت في عام (2010) حيث بلغت (11,338,850) مليون ديناراً بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (16)،

وبحسب المنهج النقدي فان اتساع الفجوة النقدية سوف يدفع الافراد للتخلص من النقود. اما المدة (2011–2016) فقد شهد الانفاق الاستهلاكي تذبذباً فقد اتخذ منحى تصاعدياً خلال المدة (2011–2013 مستفيدا من استقرار الوضع الامني زائداً زيادة الطلب العالمي واسعار النفط الخام مسجلاً معدل تغير سنوي موجب بلغ (11.6%) و (24.4%) و (3.9%) على التوالي، فيما سجل)1.3(انخفاضاً) على التوالي ؛ سبب ذلك هو عدم اقرار الموازنة العامة لعام (2014) وتراجع اسعار النفط العالمية زائداً ارتفاع التكاليف العسكرية بفعل الاوضاع الامنية التي تعرض لها البلد ، بينما سجل معدل تغير سنوي مركب سالب للمدة كاملة بلغ 3.4%) ، فيما يخص عرض النقود فقد استمر بالارتفاع من)2016(62,473,929) مليون ديناراً في عام (2011) الى (75,523,952) مليون ديناراً عام(باستثناء عامي (2014–2015) فقد سجل عرض النقود انخفاضاً يعود السبب الى أثار الانكماش الاقتصادي بسبب العوامل الخارجية نتيجة تراجع اسعار النفط، مما انعكس على تغير عرض النقود الذي سجل معدل نمو تغير سنوي مركب سالب بلغ (11.4%) بينما سجل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معدل نمو سنوي مركب لنفس المدة بلغ (21.8%) ، وهذا ما انعكس بصورة مباشرة على الفجوة النقدية التي سجلت انخفاضاً بمعدل تغير سنوي مركب سالب بلغ (184) . اما الميزان التجاري فقد كان في حالة فائض حيث حقق اكبر فائض في عام (2012) البالغ (41,046,698) مليون ديناراً واقل فائض في عام (2015) البالغ (4,606,490) مليون

ديناراً بسبب انخفاض الصادرات النفطية بسبب تراجع النشاط الاقتصاد، والوضع الأمني المتردي، بينما سجل معدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (7.%). وخلال المدة (2017-2020) حقق الإنفاق الاستهلاكي ارتفاعاً باستثناء عام (2020) حيث سجل معدل تغير سنوي بلغ سالب (16.5%) عن السنة السابقة وكان ذلك بسبب تداعيات ازمة كورونا ، فيما بلغ معدل النمو المركب (7.2%) ، اما عرض النفود فقد ارتفع من (76,986,584) مليون ديناراً الى (103,353,556) مليون ديناراً ، مما أدى الى تحقيق التغير في عرض النقود معدل تغير سنوي موجب بلغ (124.7) ، مقابل تحقيق التغير في الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سنوي مركب بلغ (202.2%) ، بينما حققت الفجوة النقدية ارتفاعاً بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (230.7%) وكان اكبر قيمة للفجوة في عام (2020) التي بلغت (108,567,221) مليون ديناراً في مقابل تحقيق الميزان التجاري عجزاً لنفس السنة بلغ سالب (1,571,990) مليون ديناراً ، بمعدل نمو سنوي مركب

جدول رقم (2) اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الميزان التجاري من خلال فرضية العجز المزدوج العراق للفترة من 2010 -2020 (مليون دينار)

السنة	الانفاق الاستهلاكي الحكومي(1)	معدل التغير السنوي %(2)	النفقات الحكومية	الايرادات العامة	فائض عجز الموازنة	معدل التغيير السنوي	صافي الميزان التجاري
2010	54,580,860	18.8	70,134,201	70,178,223	44,022	112.7	9,183,330
2011	60,925,553	11.6	78,757,666	103,989,08	25,231,42	57215	37,297,26
2012	75,788,622	24.4	105,139,576	119,817,22	14,677,64	41.8	41,046,69
2013	78,746,806	3.9	119,127,556	113,840,04	5,287,480	136.0	35,468,55
2014	58,625,459	(25.6)	83,556,226	105,386,62	21,830,39	512.9	31,799,19
2015	51,832,839	(11.6)	70,397,515	66,470,253	3,927,262	118.0	4,606,490
2016	51,173.428	1.3	67,067,437	54,409,270	12,658,16	222.3	8,437,100
2017	59,025,654	15.3	75,490,115	77,422,173	1,932,058	115.3	23,434,67
2018	67,052,856	13.6	80,873,189	106,569,83	25,696,64	1230.	48,342,56
2019	87,300,933	30.2	111,723,523	107,566,99	4,156,528	116.2	27,901,93
2020	72,873,538	(16.5)	76,082,443	63,199,689	12,882,75	209.9	1,571,90

المصدر : - الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : - الحسابات الختامية لجمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي والبنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ،

نلاحظ من الجدول رقم (2) ارتفاع الانفاق الاستهلاكي الحكومي خلال المدة (2010-2020) من فيما حققت الموازنة العامة فائضاً مالياً نتيجة نمو الايرادات العامة بنسب أكبر من نمو النفقات العامة اما المدة (2010-2012) عاودت الموازنة العامة تسجيل الفوائض المالية حيث بلغ اكبر فائض للموازنة العامة (30,049,726) مليون ديناراً عام (2011) نتيجة زيادة الايرادات العامة بفضل ارتفاع السعر المعتمد لبيع النفط الخام الى (76.5) دولاراً بنسب اكبر من الزيادة في النفقات العامة. فيما سجل الميزان التجاري فائضاً ايجابياً وبشكل

تصاعدي، حيث سجل ارتفاعاً من (9,183,330) مليون ديناراً عام (2010)الى (41,046,698) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (10.1%) يعود هذا الارتفاع التحقيق زيادة في عوائد الصادرات النفطية. وفي عام (2013) سجلت الموازنة العامة عجزاً بمقدار (5,287,480)مليون ديناراً نتيجة ارتفاع الانفاق الاستهلاكي الحكومي حيث بلغ (78,746,806(مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بلغ (3.9%) وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي الى مبلغ(119,127,556) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بلغ (13.3%) وانخفاض الايرادات العامة الى مبلغ (113,840,076) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (4.9%)، في المقابل سجل الميزان التجاري وخلال المدة (2014-2020) فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً طوال المدة عدا عامي 2017 و 2018) وأكبر عجز بلغ سالب (12,658,167) مليون ديناراً في عام (2016) ، بينما سجل الميزان التجاري فائضاً متذبذباً عدا عام (2020) الذي سجل عجزاً بلغ سالب (1,571,990) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بلغ سالب (105.6%) لانخفاض الصادرات من النفط الخام بفعل اجراءات مواجهة جائحة كورونا.

الاستنتاجات والتوصيات.....

من خلال دراسة أثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الميزان التجاري العراقي تبين لنا بعض من الاستنتاجات والتوصيات التي سوف نتحدث عنها بالتالي

اولاً: الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج البحث وجود تأثير سلبي معنوي للإنفاق الاستهلاكي على الميزان التجاري في العراق.
2. يؤدي ازدياد الإنفاق الاستهلاكي، سواءً حكوميًا أو خاصًا، إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، ممّا يُساهم في تفاقم عجز الميزان التجاري.
3. يُؤثّر الإنفاق الاستهلاكي على الميزان التجاري من خلال قنوات متعددة، تشمل:
4. تحفيز الطلب على السلع المستوردة.
5. إضعاف الإنتاج المحلي وتقليل الصادرات.
6. زيادة الطلب على العملة الأجنبية.
7. يُعدّ التركيز على الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات عاملًا هامًا لتحسين الميزان التجاري العراقي.

ثانياً: التوصيات:

1. تعزيز الإنتاج المحلي من خلال دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز مالية وتخفيف الإجراءات البيروقراطية.
2. تحسين البنية التحتية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة والعمل على تطوير المهارات والكفاءات البشرية لتعزيز الإنتاجية.
3. ترشيد الإنفاق الاستهلاكي من خلال نشر الوعي بأهمية الاستهلاك الرشيد وتشجيع الادخار
4. فرض ضرائب على السلع الكمالية المستوردة والعمل على دعم السلع المحلية من خلال برامج حماية المستهلك ودعم الأسعار.
5. تنويع الصادرات العراقية من خلال دعم القطاعات غير النفطية لزيادة مساهمتها في الصادرات.
6. فتح أسواق جديدة للمنتجات العراقي وذلك لتعزيز التعاون التجاري مع الدول المجاورة.
7. إدارة سياسة سعر الصرف من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في قيمة العملة
8. ربط العملة الوطنية بسلة من العملات الأجنبية و التدخل في سوق العملات الأجنبية عند الحاجة

المصادر والمراجع

1. عزت الجناوي ، اساسيات في المالية العامة، دار العام للنشر بالفيوم ، الفيوم ، مصر ،2006 ، ص-44.
2. عزت عبد الحميد الربعي ، مبادئ الاقتصاد المالي ، الولاء للطبع والتوزيع ، المنوفية ، مصر ، 2005 ، ص60
3. محمد خالد المهاين ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة "، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص١٥٣-١٥٢
4. سعيد علي محمد العبيدي ، المالية العامة "، جامعة الدموس ، سوريا ، ص66 عام2017
5. ارق الحاج ،المالية العامة ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2009، ص 126
6. محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، 2007، ص 57
7. حمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، المالية العامة ،جامعة دمشق ،سوريا ،2015، ص 152- 153
8. أمجد عبد المهدي ، محمود يوسف عقلة ، " دراسة في المالية العامة "، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2011 ، ص٨٤-٨٣
9. محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، " مبادئ المالية العامة " ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٧
10. دريد كامل آل شبيب ، المالية الدولية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2013 ، ص77-78.
11. محمد احمد الافندي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي ، ط2 ، صنعاء ، 2012، ص120. 24

12. مر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص133ء
13. عزت عبد الحميد البرعي ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، 2004 ، ص25
14. عبد الزهرة فيصل يونس . الجامع في تحليل الاقتصاد الكلي . مصدر سبق ذكرة ،ص453
15. طارق فاروق الحصري . الاقتصاد الدولي . المكتبة العصرية للنشر والتوزيع . مصر . 2010. ص58
16. جميل محمد خالد . اساسيات الاقتصاد الدولي . الاكاديميون للنشر و التوزيع ط1.عمان. الاردن .2014.ص169
17. سعيد علي محمد العبيدي ، المالية العامة "، جامعة القدموس ، سوريا ، ص٦٦ عام 2017
18. اياد حماد عبد . العلاقة بين اسعار الصرف والميزان التجاري في ظل المنهج النقدي في دول نامية مختارة (مع اشارة خاصة العراق). اطروحة دكتوراه . كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد . 2013. ص37
19. عبد المنعم السيد علي . اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع أشارة خاصة للعراق مصدر سبق ذكرة . ص253
20. هشام محمد صفوت العمري ، "اقتصاديات المالية العامة " ، ط،٢ مطبعة التعليم العالي ، بغداد - العراق ، ،١٩٨٨ . ص٣٦